

التوازن بين الإرادة الشعبية والسلطة القضائية ابرز الحثيات التي استند عليها الرئيس فى قراره



الاثنين 9 يوليو 2012 12:07 م

قال مصطفى الشوره عضو اللجنة القانونية بحزب الحرية والعدالة أن قرار الرئيس بدعوة البرلمان للانعقاد استند على أربع فقرات قانونية : الأولى : أن سحب القرار 350 دلالة ثابتة على إقرار المجلس بتسليم السلطة لرئيس منتخب إنتخاباً شعبياً حراً ونزيهاً ، وللرئيس الحق فى ان يقر ما يقره ويلغي ما يلغيه طالما يراه فى صالح الشعب .

الثانية : هو تأكيد لسيادة الشعب : حيث أن البرلمان انتخبه 30 مليون مصري فى انتخابات شهد لها العالم وشهد للمجلس العسكري الذي أجراها بالنزاهة والحيادية ، وهو ما يمثل استفتاءً كاملاً على المجلس وإقراراً أن الشعب هو مصدر السلطات .

الثالثة : اجراء انتخابات مبكرة خلال 60 يوماً من تاريخ الموافقة على الدستور يؤكد على احترام الرئيس لأحكام القضاء خاصة حكم الدستورية والانصياع له ، وذلك بعد أن تظهر مع الدستور ملامح الحكم هل هو رئاسي أم برلماني أم مختلط ، فضلاً عن نسبة العمال والفلاحين هل ستبقى أم تتغير .

وعلى الرغم من أن دخول البلاد فى سلسلة انتخابات لا تنتهي يستهلك ميزانية الدولة ، إلا ان الرئيس التزم بتنفيذ القرار خلال المدة المحددة بـ 60 يوماً .

الرابعة : تؤكد على الالتزام واحترام القانون بنشره فى الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول ، كما أنه ارتضى ان يكون حكماً بين السلطات ، التشريعية التي تعبر عن الإرادة الشعبية ، والقضائية ، التي تعبر عن حكم المحكمة الدستورية ، وذلك بشكل متوازن ، يضمن كامل التقدير والإحترام لكليهما .